

تحديد مقدار الاشتراكات

محاور المحاضرة

- 1- تعريف الاشتراكات
- 2- اسس تحديد مقدار الاشتراكات
- 3- الاشتراكات في القانون العراقي
- 4- تحديد الاجر الذي يقدر على اساس الاشتراك

اولاً: تعريف الاشتراكات : هو المبلغ الواجب دفعه الى الجهات التي يحددها القانون لقاء الخدمات او التعويضات والرواتب التي تقدمها المؤسسة للشخص المضمون.

واختلف الفقه في تحديد الطبيعة القانونية لهذه الاشتراكات منهم من ذهب بتجاه الاجر والاخر كيف هذه الاشتراكات على اساس ضريبة.

وحسب الرأي الاول بان الاشتراكات ما هي الا اجر مؤجل يدفع للمضمون فيما بعد ...

ويرد المنتقدين على هذا الرأي بمجموعة حجج منها, ان العامل المضمون قد يحصل على خدمات الضمان دون دفع اشتراك واحد ... وايضاً ان مبالغ الاشتراكات قد لا يغطي نفقات المؤسسة التي تنفق على المستفيد.

اما الرأي الثاني فيرى ان الاشتراكات عبارة عن ضريبة الزامية لتمويل نفقه عامة

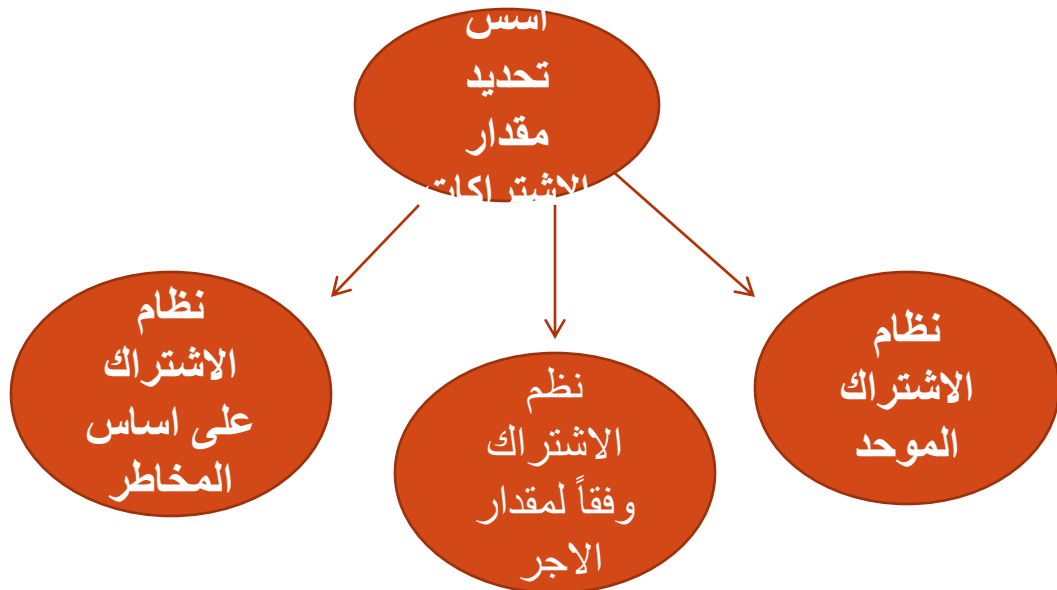
ثانياً: اسس تحديد مقدار الاشتراكات

تتعدد أنظمة دفع الاشتراكات منها:

1- نظام الاشتراك الموحد: يقوم هذا النظام على تحديد مقدار ثابت وموحد لكل الاشخاص بصرف النظر عن دخولهم.

2- نظم الاشتراك وفقاً لمقدار الاجر : ويقوم هذا النظام على اساس تحديد نسبة مئوية ثابتة لكل المشتركين او نسبة تصاعدية كل ما زاد الدخل ارتفعت النسبة .

3- نظام الاشتراك على اساس المخاطر: يقوم هذا النظام على اساس تحديد مقدار الاشتراك على مقدار المخاطر التي يتعرض لها الافراد المضمونين.



ثالثاً: تحديد مقدار الاشتراك في القانون العراقي:
هناك ثلاث فئات من الاشتراكات تدفع لصندوق الضمان
الاجتماعي:

أ- نسبة 5% من الاجر لقاء الاشتراك في المؤسسة, تدفع
جميعها اشتراكات لضمان التقاعد .

ب- نسبة 12% من اجور اصحاب العمل الا من استثنى
بنص خاص وهم (العاملين في الشركة المساهمة
والشركات ذات المسؤولية المحدودة ووالمشاريع الفردية
المشمولة بقانون التنمية الصناعية).

ج- نسبة 25% من الاجور على اصحاب العمل الذين
استثنوا من الفقرة (ب).

رابعاً : تحديد الاجر الذي يقدر على اساس الاشتراك
يمثل الاجر الوعاء الذي يحدد على ضوءه الاشتراكات
وهناك اكثر من طريقة متبعه على تحديد مقدار الاجر
ولكن اكثرها اعتماداً هي طريقة النسبة من الاجر الفعلي
(الكلي) ولا يجوز ان يقل الاجر المعتمد في جميع الاحوال
عن الحد الادنى المقرر للاجور.

بعض الانظمة تبعد عن احتساب الاشتراكات بهذا النظام
لان هذا النظام معقد ومتشعب . وتلجئ هذه المؤسسات
الى استبعاد الكثير من متمات الاجر ولكن يعاب على هذه
الانظمة:

1- يحرم المؤسسة من موارد اضافية تزيد من حجم
الغطاء المالي .

2- ان هذه الطريقة تحرم العامل نفسه من زيادة الاعانات
والرواتب التي يحصلون عليها المستفيد.